

٧٢ ألف أسرة متضررة في المحافظة نتيجة الزلزال و٣١ طفلاً فقدوا ذويهم

غرفة عمليات اللاذقية: الكشف على ٢٨٢٧٩ مبنى منها ١٠٣٢٠ أبنية سليمة و١٣٠٦٨ مبنى بحاجة إلى صيانة و٣٩٣٠ مبنى بحاجة للتدعيم و٩١١ مبنى بحاجة للهدم



الكشف مصدر في محافظة اللاذقية لـالوطن، عن إحصائية جديدة حول عدد الأسر المتضررة بفعل الزلزال والتي تبلغ ٧٢٢٦٦ أسرة، منها ٥٤٥٤٤ أسرة في منطقة اللاذقية، ٧٢٩٦ أسرة في منطقة جبلة، ٦١٠ أسرة في منطقة القرداحة، ٤٣١٢ أسرة في منطقة الحفة، حتى تاريخه، مبيناً أن من بين الأسر متضررين ممن غادروا منازلهم خشية سقوطها بناء على تقارير لجان التشوف الفنية التي تجري عمليات كشف على كل الأبنية في المحافظة وتقييم حالتها.

ووفقاً لتقرير غرفة عمليات محافظة اللاذقية- الذي حصلت لـالوطن، على نسخة منه - فقد تم تسجيل ٣٣٢٣٧٧ فرداً متضرراً جراء الزلزال الذي ضرب المحافظة في السادس من شباط الماضي حتى تاريخه، منهم ٢٥٠٩٠٢ فرد في منطقة اللاذقية، ٣٣٥٦٢ فرداً في منطقة جبلة، ٢٨٠٧٨ فرداً في منطقة القرداحة، ١٩٨٣٥ فرداً في منطقة الحفة، وذلك وفق إجراء مسح فوري بالتعاون بين جميع الجهات الفاعلة لحصر الأضرار البشرية والوصول لأعداد المتضررين الناجين سواء ضمن مراكز الإيواء أو أماكن الإقامة المؤقتة الأخرى، ويتم إعداد قوائم (حصيلة غير نهائية) لحصر الأضرار البشرية بدقة. وحسب التقرير الصادر عن غرفة العمليات في العاشر من الشهر الجاري، فقد تم إجراء مسح لأعداد الأطفال الذين فقدوا ذويهم جراء الزلزال وهم موجودون في مشفى الأطفال ومتشفى تشرين الجامعي وتم متابعتهم وتقديم جلسات دعم نفسي من الجمعيات، وعددهم ٣١ طفلاً دون ذويهم،

١٤٩ مدرسة غير آمنة بحاجة إلى تدعيم

حالياً تؤمن الإقامة لـ ٢٠٠ أسرة، منها ١٦ مركزاً في منطقة اللاذقية وتقيم فيها ١٦٥٩ المتضررة من أجل الوصول إلى تطابق مع عدد المتضررين الإجمالي، وبلغ عدد الأسر التي تركت منزلها لكونه بحاجة إلى تدعيم ١٥٧٢٠ أسرة، مقابل ٣٨٤ أسرة تركت منزلها لكونه بحاجة للتدعيم، على حين أن هناك ٥٢٢٧٢ أسرة يمكن عودتها لكون منزلها آمناً، إذ يتم إجراء مسح الفاعلين إلى مراكز الإيواء عبر ربط الموجودين في مراكز الإيواء التي تم تأمينها بالاستضافة لدى عائلات أخرى. وتقوم غرفة العمليات بالعمل على ضبط المنظمات الدولية، ومنها مركز صالة المدينة الرياضية وتم الانتهاء من الأعمال، وفتقد الرادحة التي يتم العمل على تجهيزها مع الإشراف إلى وجود ٢٤ مركز إيواء

غير الآمنة ومن غير الممكن إصلاحها وعدد السكان الذين كانوا يعيشون فيها. وحسب التقرير فقد وصل عدد الأبنية التي تم الكشف عليها من لجان الكشف السريع إلى ٢٨٢٧٩ مبنى، بينها ١٠٣٢٠ مبنى سليماً و١٣٠٦٨ مبنى بحاجة بعد إجراء الصيانة و٣٩٣٠ مبنى بحاجة للتدعيم و٩١١ مبنى بحاجة للهدم، إذ تم إجراء مسح لحصر أعداد الأبنية المتهدمة بشكل كامل بفعل الزلزال وإطلاق عمليات الكشوف الفنية للأبنية للتأكد من سلامتها أو تقدير خطورتها من خلال الكشف السريع.

فيما يخص أضرار المدارس والمباني الحكومية، فقد عملت ٣٠ لجنة بالكشف على المدارس وعددها ٨٥٠ مدرسة، منها ١٤٨ مدرسة آمنة بالكامل ومحيطها آمن، ٤٥٢ مدرسة آمنة وبحاجة صيانة بسيطة بوجود الطلاب، ١٤٩ مدرسة غير آمنة وبحاجة للتدعيم، مقابل ٨٦ مدرسة غير آمنة وحاجة كشف لجنة السلامة العليا.

وتشير بيانات التقرير إلى تضرر ١٦٦ مبنى حكومياً، منها ٥١ طريقياً وجسوراً، ٤٠ جامعاً، ٢٦ مبنى أثرياً، ٢٤ خزان مياه، ١٣ مركز اتصالات، ٧ مراكز تحويل كهربائي. وأكدت غرفة العمليات في تقريرها على العمل لاستكمال المسح للمباني الموجودة ضمن محافظة اللاذقية بالتنسيق مع لجان السلامة العامة لتحديد المباني السليمة من المباني المتضررة وتأمين عودة الأهالي إلى منازلهم غير المتضررة، إضافة لاستكمال أعمال البنية التحتية لبيات المواقع المقترحة لموقعي المشروع العاشر والرقا الحاف في مدينة اللاذقية للوحدات المسبقة الصنع.

١٢٠ من أصل ٤٠٠ شقة للإسكان بعد ٨ أشهر ومثلها لغرفة التجارة

حجازي لـ«الوطن»: ٥٠٠ وحدة سكنية من العراقيين ستسلم لمتضرري الزلزال في حلب نهاية الشهر الجاري



حطة مستقبلية! الخطة مستقبلية!»، كشف رئيس مجلس محافظة حلب محمد حجازي أن الـ ٥٠٠ وحدة سكنية التي تبرع بها الأشقاء العراقيون وبدؤوا بإنشائها في منطقة جبرين الصناعية شرق حلب، ستسلم لمتضرري الزلزال الذي ضرب حلب نهاية الشهر الفائت.

وحين حجازي، في تصريح لـالوطن، أنه يجري العمل حالياً على تجهيز البنية التحتية والمرافق اللازمة لتلك المساكن «كاماكن إقامة شبه دائمة للغاية ذاتها» إذ تبرع اتحاد الجمعيات الخيرية بإيجار شقق لـ ١٠٨ عائلات، مقابل ٥٤ أسرة من جمعية الصنع، والتي مساحتها ٦٣ متراً مربعاً، من غرفتين ومطبخ وحمام وبمساحة إجمالية ٨٠ هكتاراً للأرض القائمة عليها، مشيراً إلى أنه روعي في المكان تأمين كل الخدمات المطلوبة، وتوقع الانتهاء من كل الأعمال الخاصة بالبنية التحتية للوحدات من مجلس محافظة حلب نهاية شهر آذار الجاري.

وأوضح أن وزارة الإسكان ستبتاشر بناء ٤٠٠ مسكن في الحي الحيدرية شرقي المدينة «على أن تشمل أول مرحلة إنشاء ١٢٠ مسكناً خلال ٦ أشهر، أما البقية فستتجزأ بشكل متتال وضمن

٦٠ بالمائة نسبة توزيع مازوت التدفئة بدمشق.. ووعود تخفيض رسائل «الغان» لم تتحقق؟

عضو في المجلس يضع عينة من طحين «رديء» على الطاولة.. والمخابز: ليست مسؤوليتنا! والتموين: طحين حلب ليس بنوعية جيدة

الغذائية والتفاوت بين سعر السوق وسعر المؤسسة السورية للتجارة متساكين عن شروط ترخيص مكاتب الشحن ضمن مدينة دمشق والية توزيع الإسمنت. مدير صحة دمشق الدكتور محمد سامر شحروبو بين أن استجرار الأوبئة هو مركزي من الوزارة ويتم التوزيع بشكل عادل على كل المراكز الصحية، مشيراً إلى أن مركز عيش الورور الصحي سيتم استلامه خلال الأيام القادمة لاستكمال الأعمال فيه، علماً أن هناك عيادة طبية منتقلة موجودة في عيش الورور. بدوره مدير الشؤون الصحية في المحافظة الدكتور قطان إبراهيم أشار إلى أن دوريات الرقابة الصحية تقوم بجولات يومية وستكثفها خلال شهر رمضان المبارك وأخذ عينات من بعض الأطعمة والعصائر لفحصها وفي حال وجود مخالفة سيتم اتخاذ الإجراءات القانونية بحق المخالفين.

بأن مدير المين والرخص عثمان رباح بين أن مهنة مكاتب الشحن تتم ترخيصها فقط في المناطق الصناعية بدمشق وبشروط خاصة ويتم حالياً جرد كافة المكاتب وسيتم إغلاق المكاتب المخالفة. من جانبه مدير مؤسسة عمران بدمشق على رستم أوضح أن توزيع مادة الإسمنت للأبنية المرخصة أصلاً فقط حدث بيلغ سعر طن الإسمنت ٤٠٨٢٦٠ ليرة سورية متضمنة جميع الرسوم والضرائب. مدير البنية عواد الشيخ حسن بين أنه يتم معالجة كل الشكاوي المتعلقة بالمولدات وعودتها علماً أن هناك لجاناً من مديريات المحافظة هي المسؤولة عن ترخيص المولدات.

ممثل نقابة صيالة دمشق يسام النونو أشار إلى أن أسعار الأوبئة تصعد عن وزارة الصحة ويتم تعميمها على جميع الصيدليات، مؤكداً عدم وجود تفاوت بالأسعار بين صيدلية وأخرى حيث تقوم نقابة الصيالة بجولات دائمة على الصيدليات.



ممثل نقابة الصيالة: لا تفاوت بالأسعار بين صيدلية وأخرى

وتأخر رسائل استلام أسطوانات الغاز المنزلي ونقص الوزن في بعض أسطوانات الغاز وعدم حصول أصحاب المطاعم على مخصصاتهم من هذه المادة وإصلاح الصمامات والأسطوانات التالفة وعن الآلية المتبعة بمرافقة الشؤون الصحية للمنشآت والمطاعم داعين إلى مراقبة محال الشاورما والالتزام بوزن سيخ الشاورما في دمشق ١٩٧٥٠ المبلغ منها ٢٩٧٧٩٩ كما بلغت نسبة توزيع مادة المازوت ٦٠ بالمائة إضافة لتوزيع ٥٠٠ ألف لتر مازوت للدارس في الفصل الأول.

واختتمت جلسة محافظة دمشق عقد جلسات دورته العادية الثانية برئاسة نائب رئيس المجلس على المبيض وناقش طروحات الأعضاء المتعلقة بالتموين والتجارة الداخلية والصناعة والدفاع المدني والصحة والبيئة، وتسائل الأعضاء عن أسباب تخفيض كميات الخبز للمعتدلين

وافت البلخي الوجود قرار بحدود وزن سيخ الشاورما بـ ٥٠ كيلو وإن جميع محطات الوقود تتم معايرتها وهي مرصصة. أما بالنسبة لموضوع الأسعار وخاصة اللحوم والدجاج، فأكد المعاون أن الموضوع مرتبط بسعر الأعلاف المرتفع. مبيناً أنه يتم تنظيم ضبط بحق الأفران المخالفة وتصل إلى ١٠ ملايين ليرة. من جانبه أكد معاون مدير السورية للتجارة كما بلغت نسبة توزيع مادة المازوت ٦٠ بالمائة إضافة لتوزيع ٥٠٠ ألف لتر مازوت للدارس في الفصل الأول.

وفي الوقت الذي انتقد فيه أعضاء في المجلس عدم تنفيذ الوعود التي أطلقها مدير فرع الغاز على مدار الجلسات السابقة بخفض زمن استلام الرسائل إلى ٦٥ يوماً في الواقع تصل إلى ٣ أشهر، انتقد أعضاء في المجلس التأخر الحاصل في استلام مازوت

فادي بك الشريف

في حادثة غريبة على مستوى جلسات مجلس محافظة دمشق جلب أحد الأعضاء عينة من الطحين «جينة» وضعها أمام طاولة المجلس، قال إنها من أحد مخابز العاصمة تؤك سوء المادة المستخدمة وتظهر العفن عليها بعد ساعات على حد تعبيره وتظهر أشياء من غير الوارد ذكرها في جلسة المجلس، متسائلاً: أين الرقابة على نوعية الطحين ومن يتحمل المسؤولية؟! ورد عليه معاون مدير السورية للمخابز بدمشق عبد الرزاق عواد بالقول: الطحين ليس مسؤوليتنا، لكن مدير الفرن يرفض كمية الطحين في حال وجود أي إصابة بالكميات ويتم اتخاذ الإجراءات اللازمة مع التأكد من سلامة الأكياس، علماً أن هناك سيارات تم رفضها وأعيدت إلى المطاحن، مضيفاً: استلام الطحين مهمة المشرف ومدير المخبز إضافة إلى عدد من المتابعين ضمن الفرن، ولا يصدر أي رغبة من بيت النار لا يكون ناضجاً، ويتم مراقبة الأفران بشكل دائم وفي حال وجود أي مخالفة يتم تنظيم الضبوط بحق المخالفين.

والمعاجين. وفي الوقت الذي انتقد فيه أعضاء في المجلس عدم تنفيذ الوعود التي أطلقها مدير فرع الغاز على مدار الجلسات السابقة بخفض زمن استلام الرسائل إلى ٦٥ يوماً في الواقع تصل إلى ٣ أشهر، انتقد أعضاء في المجلس التأخر الحاصل في استلام مازوت

بسبب قدم الآلات.

الإجراءات الاحترازية للزلزال تعطل منح القروض

تجميد منح القروض إلا بعد الكشف على الضمانات العقارية تترك المصارف والمواطنين

السويداء حسام كيوان أوضح لـ«الوطن» أن الإجراءات السابقة للدارس بما يخص عمليات الإفراض بضمانت عقار كانت باستخراج مخطط كروكي للمقار المرهون للصرف وفي الكشف هل هو نظامي وهل هو مطابق للترخيص وقابل للاكتساح لكن مع التوجيه الجديد بإضافة جملة سلم إنشائياً يتطلب تحويله إلى نقابة المهندسين لإصدار تقرير سلامة الإنشاء وهذا بالضرورة سيرتب مبالغ مالية على المقترضين. ورأى أن الحل يكون بالاجتماع مع فرع نقابة المهندسين والمحافظة لمرعاة الظروف الحالية وتخفيض التكلفة قدر الإمكان ومساعدة المقترض قدر الإمكان والوقوف مع أبناء البلد ضمن الظروف الحالية لأن من يقوم بطب الإفراض ضمن مضطر لسببولة سواء لتسديد ديون أم لتعليق أحد أبنائه أو لأي سبب كان ولن يتحمل أي أعباء مالية إضافية تنتج عن تلك القروض.

والتي لا تتجاوز ٥ ملايين وبين القروض الكبيرة التي يمكن أن تصل إلى ٥٠ مليوناً وأكثر وهذا ما اعتبروه ظلماً وإجحافاً. وطالب مقترضون ضمن الظروف الاقتصادية الحالية الانتقاء بالكشف الحسي على العقارات المرهونة من الخبراء الفنيين الذي يؤكد عدم وجود أي تصدعات أو تشققات في البناء. إدارات المصارف التي راجعتها «الوطن»، أكدت أن القرارات مركزة وفي أي فرع من فروع المصارف غير مخول بمنح أي قرض إلا بعد تطبيق تلك الإجراءات فضلاً عما سترتب عليهم من مبالغ سيتم استيفاؤها وحدة إدارية أو مجلس بلدة إعطاء كشف أن البناء المتقدم ضمانت سليم إنشائياً إلا بعد تحويله إلى نقابة المهندسين التي ستقوم بعمليات الكشف تلك مع إجراء التحارب على سلامة العقارات المقدمة كضمانات للحصول على أي قرض.

بدروره رئيس الدائرة الفنية في مجلس مدينة

يضاف إليهما تقرير زيارة ميدانية بعد من قبل الفرع المانح بالنسبة للقروض الاستثمارية والتسهيلات. وأكد عدد من المقترضين ممن التقاهم «الوطن» أن تلك الإجراءات عرقلت عملية حصولهم على القروض المطلوب وخاصة أن البعض منهم قد انتهى من إجراءات المنح ولم يبق سوى القبض مشيرين إلى أن الإجراءات التي تمت مطالبة المصارف بتحقيقها سواء تقرير الكشف على السلامة الإنشائية أم التقرير الفني المطلوب من الخبراء العقاريين سوف تؤدي بالضرورة إلى التأخير في عمليات الإفراض، فضلاً عما سترتب عليهم من مبالغ سيتم استيفاؤها أولاً من مجالس البلديات وثانياً من نقابة المهندسين إجراء عمليات الكشف تلك عن كل متر من تلك العقارات الخاصة التي تحتاج إلى تجارب مطربة وغيرها، الأمر الذي سيفرض اقتطاع مبالغ ليست بالقليلة من كامل مبلغ القرض ويؤدي إلى مساهمة تكلفة الكشف على العقارات بين القروض الصغيرة

السويداء - عبيد صيمومة

أدت الإجراءات الاحترازية الخاصة بالضمانات الناجمة عن كارثة الزلزال والتي تم تعميمها على جميع المصارف بتاريخ ٢٠٢٣/٢/٢٠ إلى توقيف وتعطيل منح القروض المراد استخراجها بضمانات عقارية بعد أن تضمنت الإجراءات عدم تفعيل أي قرض سواء تم الانتهاء من إجراءات المنح أم لا أو سيتم منحه مستقبلاً إلا بعد الكشف على الضمانات العقارية واستيفاء تقرير الكشف على السلامة الإنشائية مصدق وصائر عن الجهة المعنية المخولة منح هذا التقرير بين أن العقار سليم إنشائياً إضافة إلى تقرير فني متخصص من الخبراء العقاريين مبني على الكشف الحسي الميداني وبين فيه الخبير أنه تم الكشف الميداني على العقار من الداخل والخارج وتبين أن العقار سليم إنشائياً ولا يعاني مخاطر الانهيار ويصلح ضمانت عقارية لمصلحة المصرف